موانع قبول الجرح التي تعود إلى الجارح والمجروح عند المحدثين

سلطان سند العكايلة*

عبد الكريم أحمد الوريكات**

ملخص

تناولت هذه الدراسة مسألة مهمة من مسائل علم الجرح والتعديل انصب الجهد فيها على الموانع الحائلة دون القبول المطلق لجرح النقاد رواة الحديث.

وقد عالجت الدراسة نوعين من أنواع الجرح المردود؛ كان أحدها: موانع قبول الجرح العائدة إلى الجارح نفسه. والثاني: موانع قبول الجرح العائدة إلى الراوي المجروح. وقد أكدت نتائج هذه الدراسة ضرورة مراعاة الضوابط المتعددة التي تقيد أقوال النقاد في موضوع الجرح، وتضعها في أطرها المناسبة.

Abstract

This study handled an important issue of the amendment and distort science (Al-jarh Wal-Ta'deel), where the effort was focused on the obstacles that prevent the sole acceptance of the critiques distortion criticism for the speech tellers (Ruwat Al-Hadith).

This study, however handled two types of the returned distort (Jarh):

1- The factors that prohibit accepting distort due to the distorter himself.
2- Factors that prohibit accepting distort due to the criticized narrator (Al-Rawi).

The results of the study confirmed the need to consider the various controls which restrict the critics views in terms of distort (Jarh) as well as putting them within their suitable frames.

* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.

** كلية الشريعة، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية.

تاريخ استلام البحث: 2003/5/4. تاريخ قبول البحث: 2003/9/14.

مقدمة:

إن الحمد لله، والصلاةُ والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد.

فما من شك أن علم الجرح والتعديل يعدّ من أهم الوسائل التي يستخدمها المحدّثون لا لذاتها، وإنما من أجل مسألة الحكم على الروايات قبولاً أو رداً.

وقد اهتم النقاد بهذا العلم منذ بواكير عصر الرواية، حتى جاء القرن الثالث الهجري وتلاه القرن الرابع، فكان استقرار قواعد هذا العلم. وقل أن نجد راوياً وقع ذكره في سند من الأسانيد إلا وتجد للنقاد فيه رأياً جرحاً أو تعديلاً، وذلك حتى نهاية القرن الثالث الهجري، وهو الحد الفاصل بين المتقدمين ومن بعدهم عند بعض المحدّثين[1].

ومع أهمية موضوع الجرح والتعديل وكونه وسيلة لإصدار الأحكام على الروايات، إلا أنه ينبغي التنبيه إلى أن هذا العلم إنما هو جهد بشري اجتهادي يعتوره الخطأ أو النسيان، وأنه ربما يجرح الناقد أو يعدل بناءً على أمور ذاتية هيمنت على خاطر الناقد، لا صلة لها بالجرح على وجه الخصوص.

لذا فإن أهل العلم تيقظوا لهذه المسألة فلم يقبلوا كل جرح، و لم يطاوعوا كل ناقد فيما قال، ووضعوا ضوابط تكبح جماح الناقد المتعنت أو المخطئ في اجتهاده، وتمنع وصول أثر الجرح لمن لا يستحقه.

وكثيراً ما يجد القارئ في كتب التراجم ومصنفات الجرح والتعديل أقوالاً للنقاد في حق راو معين، وربما كانت هذه الأقوال؛ لا سيما الجرح منها خاضعة لنزعات خاصة، أو قيلت في ظروف غير مناسبة، لحق فيها النقص البشري الناقد نفسه، إما لعداوة بينه وبين المجروح، أو تعنت، أو تأخر رتبة الجارح وزمانه، أو اختلاف في مسألة من مسائل الاعتقاد، وربما كان المجروح ممن اشتهرت عدالته، أو ثبت تركه الأمر الذي جرح بسببه، أو كان هناك توهم في الجرح، فيأتي الغمر ناظراً لهذه الأقوال واقفاً إزاء خصومات لأهل الجرح والتعديل في حق راوٍ واحد، فيحتار بأيها يأخذ، فكانت هذه الدراسة معياراً دقيقاً في وزن الرجال الوزن الحق الذي يرضي الله عز وجل.

ومع أن جهود النقاد في هذا الميدان عامة كانت ضخمة إلا أنني لم أجد من نظم سلكها، أو رتّب مسائلها في بحث مفرد، نعم هذه الجهود قواعد منثورة في بطون كتب الجرح والتعديل وكتب الرجال وكتب علوم الحديث. وكان أكثر من أصل لهذه المسائل العلمية الحافظ الذهبي في مصنفاته، لا سيما في كتابيه: سير أعلام النبلاء، وميزان الاعتدال، ثم تبعه الحافظ ابن حجر في مصنفاته، كتهذيب التهذيب، وهدي الساري، ولسان الميزان، وغير ذلك، ثم إن المعلمي اليماني، واللكنوي، والتهانوي- رحمهم الله تعالى – التقطوا من كتب الذهبي وابن حجر وغيرهما كثيراً من مسائل هذا العلم المتصلة بهذه الدراسة، وتبعهم بعض المعاصرين ممّن صنف في

أصول الجرح والتعديل أو علّق على بعض ما نشر منها، كالعلامة الألباني في تحقيقاته النافعة والأستاذ عبد الفتاح أبي غدة في حواشيه على الرفع والتكميل للكنوي، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي، والدكتور نور الدين عتر في كتابه أصول الجرح والتعديل، ومع ذلك فقد بقيت الحاجة ملحة لإفراد موضوع موانع الجرح في بحث مستقل، فكان ذلك ما حفزني إلى الكتابة فيه، وتناول مسائله.

وقد اشتملت هذه الدراسة على مبحثين رئيسين، تحت كل مبحث عدة مطالب على النحو التالي:

المبحث الأول: موانع الجرح التي تعود إلى الجارح.

وفيه خمسة مطالب

- المطلب الأول: أن يكون الجارح في نفسه مجروحاً.
- المطلب الثاني: أن يكون الجارح من المتعنتين في الجرح.
- المطلب الثالث: أن يكون الجارح من المتأخرين أو ممّن تقصر خبرتهم عن معرفة المجروح.
- المطلب الرابع: صدور الجرح من المتعاصريْن بسبب العداوة الظاهرة بينهما.
- المطلب الخامس: صدور الجرح ممّن بينه وبين المجروح خلاف في المعتقد.

المبحث الثاني: موانع قبول الجرح التي تعود إلى الراوي المجروح.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: أن يكون المجروح ممن استفاضت عدالته وعلت مكانته.
- المطلب الثاني: ثبوت رجوع المجروح عن الأمر الذي جرح بسببه.
- المطلب الثالث: أن يكون الحمل في الجرح على راوٍ آخر غير الراوي المجروح خطأ وتوهماً.

أما الموانع التي تعود للجرح نفسه، فقد أفردتها في بحث مستقل، وذلك لغزارة المادة تحت هذا العنوان.

المبحث الأول:

موانع قبول الجرح التي تعود إلى الجارح

المطلب الأول: أن يكون الجارح في نفسه مجروحاً.

لا يقبل أهل العلم الجرح الصادر من مجروح، ولا يلتفتون إليه، قال ابن حبان: "ومن أمحل المحال أن يُجرح العدل بكلام المجروح"[2]، إلا إذا وافقه غيره من أهل العلم المعتبرين فحينئذ يقبل وينظر فيه[3].

وقد ردّ المحدثون جروحاً كثيرة صدرت من مجروحين أو من ضعفاء ضعّفوا من هم أوثق منهم أو أعلى قدراً، وقد انتقيتُ من هؤلاء مثالين اثنين:

الأول: عبد الرحمن بن يوسف بن خِراش البغدادي (ت ٢٨٣ هـ)، فقد ردّ أهل العلم بعض الطعون التي جرح بها كثيراً من الرواة، وعزوا ذلك إلى أنه هو نفسه مجروح رمي بالبدعة والرفض، لا يقبل قول مثله في هؤلاء الرواة، وقد قسى الإمام الذهبي عليه في غير ما موضع من كتبه لأجل ذلك، فقال في آخر ترجمته من سير النبلاء: "... هذا معثَّر مخذول، كان علمه وبالاً، وسعيه ضلالاً، نعوذ بالله من الشقاء"[4]. وقال في تذكرة الحفاظ: "جهلة الرافضة لم يدروا الحديث ولا السيرة ولا كيف ثَمَّ، فأمّا أنت أيها الحافظ البارع الذي شربت بولك – إن صدقت – في الترحال فما عذرك عند الله! مع خبرتك بالأمور، فأنت زنديق معاند للحق، فلا رضي الله عنك. مات إلى غير رحمة الله سنة ثلاث وثمانين ومئتين"[5].

وقال في الميزان: ".. هذا والله الشيخ المعثّر الذي ضلّ سعيه، فإنه كان حافظ زمانه، وله الرحلة الواسعة، والاطلاع الكثير والإحاطة، وبعد هذا فما انتفع بعلمه، فلا عتْب على حمير الرافضة.."[6].

ومن الرواة الذين ردّ الإمام الذهبي طعن ابن خراش فيهم:

1. هشام بن عروة بن الزبير [7].
2. موسى بن عبدالله الجُهني [8].
3. أحمد بن عبدة الضبي البصري [9].
4. موسى بن إسماعيل، أبو سلمة المنقري التبو ذكي البصري [10].
5. إبراهيم بن سعيد الجوهري[11].

كما ردّ الحافظ ابن حجر للسبب نفسه طعن ابن خِراش في بعض الرواة، فمنهم على سبيل المثال:

1- عمرو بن سليم الزرقي الأنصاري، قال فيه ابن خِراش: "ثقة في حديثه اختلاط"، قال الحافظ: "ابن خِراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه"[12].

2- سليمان بن داود العتكي، أبو الربيع الزهراني البصري، قال فيه الحافظ: "وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وآخرون، وشذ عبد الرحمن بن يوسف بن خِراش فقال: تكلم فيه الناس، وهو صدوق، و لم نجد فيه لأحد كلاماً إلا بالتوثيق.." [13].

3- إبراهيم بن سعيد الجوهري، السابق ذكره، رد ابن حجر كلام ابن خِراش فيه بقوله: "ابن خِراش رافضي"[14] ، وقال في موضع آخر: "ثقة حافظ تكلم فيه بلا حجة"[15].

الثاني: محمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين، أبو الفتح الأزدي الموصلي (ت ٣٧٤) [16]. قال فيه الخطيب البغدادي: "في حديثه غرائب ومناكير، فأورد عن شيخه أبي البخيت عبد الغفار بن عبد الواحد الأرموي بقوله: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح الأزدي جداً ولا يعدونه شيئاً... "، وقال أيضاً: "سألت

أبا بكر البَرْقاني عن أبي الفتح الأزدي فأشار إلى أنه كان ضعيفاً، وقال: رأيته في جامع المدينة وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأساً ويتجنبونه"[17].

وقال الذهبي بعد نقله كلام الخطيب السابق: "وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعّف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم"[18].

وقد ردّ العلماء طعون الأزدي في رواة كثر، وعزوا ذلك إلى أنه هو نفسه مجروح، وأن هؤلاء الرواة بعضهم أوثق منه، فمن هؤلاء الرواة على سبيل المثال:

١- السري بن يحيى بن إياس بن حرملة، أبو الهيثم الشيباني البصري.

نقل الذهبي عن الإمام أحمد قوله فيه: ثقة ثقة، ونقل قول الأزدي فيه: حديثه منكر، ثم قال الذهبي معقباً: "فآذى أبو الفتح نفسه، وقد وقف أبو عمر بن عبد البر على قوله هذا فغضب أبو عمر، وكتب بازائه: السري بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب – يعني الأزدي – مئة مرة" [19].

٢- أبان بن إسحاق المدني:

ترجمه الذهبي في الميزان فقال: "قال ابن معين وغيره: ليس به بأس، وقال أبو الفتح الأزدي: متروك. قلت: لا يترك، فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلّم فيه"[20].

٣- إسرائيل بن موسى البصري:

ترجمه الحافظ في هدي الساري، فقال: "وثّقه ابن معين، وأبو حاتم، والنَّسائي، وغيرهم، وقال أبو الفتح الأزدي: فيه لين، والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف"[21].

٤- أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي:

ترجمه الحافظ أيضاً في هدي الساري، فقال: "روى عنه البخاري أحاديث بعضها قال فيه: حدثنا، وبعضها قال فيه: قال أحمد بن شبيب، ووثقه أبو حاتم الرازي، وقال ابن عدي: وثقه أهل العراق، وكتب عنه علي بن المديني، وقال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث غير مرضي، ولا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات"[22].

وقد ردّ الحافظ ابن حجر طعون الأزدي في كثيرين غير من ذكرت من الرواة ، وعزا كل ذلك إلى ضعفه هو كما سبق[23].

المطلب الثاني: أن يكون الجارح من المتشددين في الجرح

لأن مذاهب النقاد في الرجال غامضة دقيقة، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره وإن لم يكن الذي سمعه موجباً لرد الحديث ولا مسقطاً للعدالة[24]، لذا فقد عدَّ العلماء أن من الشروط الواجب اعتبارها في جرح الرواة وتعديلهم، أن يكون المتكلم في الرجال معتدلاً غير متشدد كما ينبغي أن لا يكون متساهلاً مفرطاً في التسامح، فالمتشدد والمتساهل متوقف في نقدهما إذا عارضهما معتدل.

وعندما تكلم الإمام الذهبي على نقاد الحديث بوجه عام قسّمهم ثلاثة أقسام: قسم متعنت، وقسم متسمّح، وقسم معتدل، فقال عن الأول: "قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعَضّ على قوله بنواجذك، وتمسّك بتوثيقه. وإذا ضعّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه و لم يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحدٌ فهذا هو الذي قالوا فيه: لا يقبل فيه الجرح إلا مفسراً[25]" .

ومن العلماء الذين وصفوا بالتشدد في نقد الرواة على سبيل المثال: يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، وأبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ)، والنسائي (ت٣٠٣هـ)، وابن حِبَّان (ت ٣٥٤هـ)، وغيرهم[26].

1- فأمّا يحيى القطان فقد وصفه بالتعنت في نقد الرجال، الإمامُ الذهبي في مواضع من كتبه، فقال في سير النبلاء: "كان يحيى بن سعيد متعنتاً في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثّق شيخاً فاعتمد عليه، أما إذا ليّن أحداً فتأنّ في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد ليّن مثل: إسرائيل، وهمّام، وجماعة احتج بهم الشيخان"[27].

وأشار إلى تعنته أيضاً في موضعين من كتابه الميزان، في ترجمة سفيان بن عيينة[28]، وسيف بن سليمان المكي[29].

وممن ذكر تعنت يحيى القطان أيضاً الحافظ ابن حجر في ترجمة عثمان بن عمر بن فارس العبدي البصري من هدي الساري، فنقل عن أبي حاتم، قال: "كان يحيى بن سعيد لا يرضاه، قلت: قد نقل البخاري عن علي بن المديني أن يحيى بن سعيد احتج به، ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال لا سيما من كان من أقرانه"[30].

2- وأما يحيى بن معين، فقد وصفه بالتشدد شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض جوابه عمن ضعف عمر بن أبي سلمة راوي حديث أبي هريرة مرفوعاً، أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن زائرات القبور"، قال: "وابن معين وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية"[31].

وعندما ذكر الذهبي القسم المتعنت من المحدثين المشار إليه قريباً، ذكر ابن معين ضمن هؤلاء، فقال: "لا يكفي أن يقول فيه – أي الراوي – ابن معين مثلاً: هو ضعيف، و لم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثّقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين ، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنتون"[32].

3- وأما أبو حاتم الرازي، فقد وصفه بالتشدد والتعنت الإمام الذهبي، والحافظ ابن حجر، في مواضع من كتبهما، فقال الذهبي: "إذا وثّق ابو حاتم رجلاً فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحدٌ، فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك"[33]. وأشار إلى تعنته أيضاً في كتابه الميزان، في ترجمة أبي ثور ابراهيم بن خالد الكلبي[34]، وترجمة عاصم بن علي الواسطي[35]. وأما الحافظ ابن حجر فقد اشار إلى ذلك في كتابة هدي الساري في ترجمة محمد بن أبي عدي البصري، فبعد أن نقل من الميزان للذهبي قول أبي حاتم فيه مرة: لا يحتج به، قال: "وأبو حاتم عنده عنت"[36].

ويكفي في بيان تشدده رحمه الله قوله في الإمام مسلم صاحب الصحيح: "صدوق"[37]، وهو ما نعرف من علو المنزلة بحيث يستحق وصفاً أعلى من ذلك بكثير.

4- وأما النسائي، فقد وصفه بالتعنت في الجرح الحافظان الذهبي وابن حجر، أما الذهبي فقال في ترجمة الحارث الأعور من كتابه الميزان: "وحديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوّى أمره"[38]. وأما الحافظ ابن حجر فقال في ترجمة أحمد بن عيسى التستري المصري من هدي الساري: "عاب أبو زُرعة على مسلم تخريج حديثه و لم يبين سبب ذلك، وقد احتجّ به النّسائي مع تعنته"[39].

5- وأما ابن حِبّان، فقد أبان الحافظ الذهبي في غير ما موضع من كتبه عن تعسفه في الجرح وإسرافه فيه، منها تنكيته عليه قال في ترجمة أفلح بن سعيد المدني، وذلك عند قول ابن حبان فيه: "يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزوقات، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال"[40]. فقد قال الذهبي: "ابن حبان ربما قصّب[41] الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه"[42]، وكان قد نقل توثيق ابن معين له، وقول أبي حاتم فيه: صالح الحديث. وقال في ترجمة سويد بن عمرو الكلبي بعد أن نقل توثيق ابن معين وغيره فيه: "أما ابن حبان فأسرف واجترأ "[43]، فقال: "كان يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية، لا يجوز الاحتجاج به بحال"[44].

المطلب الثالث: أن يكون الجارح ممن قصرت خبرته عن معرفة المجروح

يقع بعض النقاد أحياناً في خطأ الحكم على راوٍ ما لأنهم من بلد آخر غير بلد الراوي، ومعلوم أنَّ بلديَّ الرجل أعرف به كما قال حماد بن زيد(ت ١٧٩هـ) [45]، كما أن أحكام النقاد المتأخرين على الرواة أمر ينبغي التأني فيه، لا سيما إذا كان الناقد ممّن قصرت خبرته عن معرفة المجروح، وعليه، فإن معلومات هذا الصنف من النقاد عن الراوي ربما تكون قليلة ونادرة أو مشوّشة أحياناً.

وفي الأمثلة التالية مزيد توضيح لهذه المسألة:

1- ضعّف ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) [46]، أبان بن صالح بن عمير القرشي مولاهم(ت١١٥هـ) ، وقال فيه ابن حزم (ت٤٥٦هـ): "ليس بالمشهور[47] "، و لم يرتض العلماء ذلك فقال ابن حجر: "وهذه غفلة منهما، وخطأ تواردا عليه، فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه"[48] ، وكان قد ذكر توثيقه عن ابن معين[49]، والعجلي[50]، ويعقوب بن شيبة[51]، وأبي زرعة، وأبي حاتم[52]، وقول النسائي فيه: ليس به بأس[53].

فكيف ندع رأي هؤلاء فيه، ونأخذ برأي ابن حزم، وابن عبد البر، وهما متأخران عنه زماناً، وبعيدان عنه مكاناً!

2- وثّق الأئمة النقاد كابن سعد[54]، وابن معين[55] وأحمد بن حنبل[56]، وأبي حاتم الرازي[57]، والعجلي[58] وغيرهم، اسرائيل بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي (ت ١٦٢هـ)، وحمل عليه يحيى القطان؛ لأنه روى عن أبي يحيى القتّات أحاديث مناكير[59]، واغترّ ابن حزم بكلام القطان هذا فضعّف إسرائيل في كتابه المحلّى[60]، وما درى أن الحمل في مناكير إسرائيل عن القتات هي على القتّات نفسه كما كشف عن ذلك ابن معين[61]. وعقّب الحافظ ابن حجر في هدي الساري على تضعيف ابن حزم هذا، فقال: "لا يُحمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه، أن يطلق على إسرائيل الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائماً، لاستناده إلى كون القطّان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل"[62]. وقال في موضع آخر: "وأطلق ابن حزم ضعف إسرائيل، وردّ به أحاديث من حديثه فما صنع شيئاً"[63]. فتأخر عصر ابن حزم إذن وقلة خبرته بالمتقدمين من رواة المشرق، هو الذي جعله يقع في مثل هذا الخطأ، كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر.

3- وثّق الأئمة النقّاد أيضاً، كابن معين[64]، وأحمد بن حنبل[65]، وأبي حاتم[66]، والعجلي[67]، وابن عدي[68]، والذهبي[69] وغيرهم، إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري.

وأما يحيى القطان فورد عنه ما يشعر بتضعيفه له، فنقل عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال: "ذكرنا عند يحيى بن سعيد عُقيل بن خالد وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما، فجعل يقول: عُقيل وإبراهيم بن سعد، عُقيل وإبراهيم! كأنه يضعفهما. قال أبي: وايش ينفع يحيى من هذا، هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى"[70]. فقلة خبرة يحيى القطّان بحال هذين إذن هو الذي جعله يضعفهما، في حين عرفهما الأئمة الباقون فوثقوهما.

المطلب الرابع: صدور الجرح من المتعاصريْن بسبب العداوة الظاهرة بينهما.

قضت سنة الله تعالى في خلقه ألا يكون الإنسان كاملاً في كل أموره، ومن هذه الأمور التي يلحق الناس فيها النقص أحكامهم على بعضهم بعضاً، لا سيما الأقران المتعاصرون، ولهذا أمر الله عز وجل بالعدل في هذه الأحكام والإنصاف عند إصدارها على الناس، قال تعالى: ﴿يآ أيها الذين أمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين﴾[71]. وقد أمر بأن لا تحمل العداوة أو البغض على ترك العدل، وإنما ينبغي الحكم به في كل أحد صديقاً كان أو عدواً؛ قال تعالى: ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾[72].

ومن الظلم المنافي للعدل والإنصاف أن يذكر الإنسان أسوأ ما في قرينه، ويظهر أسوأ ما يعلم من حاله، فكيف إذا كان ذلك الجرح من غير بينة، بل كان الدافع له موقفاً خاصاً أدى إلى التنافر بينه وبين قرينه، ولهذا قال ابن سيرين رحمه الله: "ظلم لأخيك أن تذكر منه أسوأ ما تعلم وتكتم خيره"[73]. على أن هذا الأمر وإن كان مستقبحاً عند أهل العلم والفضل، بيد أنه لا يستغرب لأن الآذان تعودت على سماع مدح المحب وقدح الساخط؛ وقد ذكر مطرف بن عبدالله أن الإمام مالكاً سأله: ما يقول الناس فيّ!؟ قال: فقلت: أما الصديق فيثني، وأما العدو فيقع، فقال مالك: ما زال الناس كذلك، ولكن نعوذ بالله من تتابع الألسنة كلها"[74]، وهذا يدل على أنه لا يكاد أحد يسلم من وقوع المشاحن فيه، وكثير من ذلك يقع بغير حق، وقد أثر عن الخليفة العباسي -أبي العباس المعروف بالسفاح- أنه إذا علم بين اثنين تعادياً لم يقبل شهادة أحدهما على الآخر، وكان يقول: "العداوة تزيل العدالة"[75]، يعني أن القرين المشاحن يسعى بكل طاقته لإسقاط عدالة قرينه.

ومع هذا كله فإن الأصل عند ذوي الفضل أن يعترف القرين بفضل قرينه وتقدمه، وهذا نموذج صالح يدل على ما ذكرت: "قيل لسفيان بن عيينة – وهو قرين الإمام مالك- وذكروا له حديثاً، فقالوا: يخالفك فيه مالك، فقال ابن عيينه: أتقرنني بمالك؟ ما أنا وهو إلا كما قال جرير:

وابن اللَّبون إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لم يستطعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ[76][77]

وهنا لا بد من الإشارة إلى أمر يعد أصلاً نفيساً في مسألة جرح الأقران. وهو أن المراد بالقرين أي المعاصر لقرينه، المساوي له في العلم، وقد وضح الصنعاني ذلك بقوله: "واعلم أن مرادهم بالأقران المتعاصرون في قرن واحد والمتساوون في العلم"[78]. ورسم رحمه الله منهجاً دقيقاً في هذه المسألة، فقد أثار إشكالاً مفاده أنه لا يعرف حال الرجل إلا من عاصره، ولا يعرف حاله من بعده إلا من أخبار من قارنه، هذا إن أريد بالقرين المعاصر الذي جمعته وقرينه فترة زمنية واحدة، وإن أريد التساوي في العلم فقد يتكلم المتأخر فيمن تقدمه بسبب من الأسباب، وفي هذا المقام يقرر الصنعاني أن أهل العلم هم الذين يعرفون أمثالهم، ولا يعرف ذا الفضل إلا أولو الفضل، ويخلص رحمه الله بعد هذا التقرير إلى أن الأولى في مسألة كلام الأقران في بعضهم هو إناطة ذلك بمن علم أن بينهما منافسة وتحاسداً فيكون ذلك سبباً لعدم قبول قول بعضهم في بعض، لا لكونه من الأقران، فإنه لا تعرف عدالته ولا جرحه إلا من أقرانه[79].

والمتأمل في كلام الصنعاني رحمه الله يجد أنه في غاية التحرير، ذلك أننا قد نجد النقل بتوثيق الجماعة من النقاد لراوٍ من الرواة، ويخالفهم مع هذا التوثيق قرين للراوي ظهر بالتحقيق وجود عامل العداوة بينهما، فتبقى الحجة مع الجماعة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن جرح القرين لقرينه الذي وثقه غيره بالقرينة المشار إليها- أعني قرينة العداوة بينهما- يشبه مخالفة الثقة لمجموعة الثقات، أو مخالفته لمن هو أولى منه بالثقة، فيصير عندئذ جرح هذا القرين المخاصم شاذاً مردوداً. وقد جلّى العلماء هذا المعنى ورسموا طريقه الصحيح، فقد عقد الحافظ أبو عمر ابن عبدالبر باباً نفيساً في حكم قول العلماء بعضهم في بعض. وضمنه أسباب ذلك، وخلص إلى أن من صحت عدالته، وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر، ولزم المروءة والتعاون وكان خيره غالباً، وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به[80].

وقال الحافظ ابن الذهبي: "كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، لا ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى النبيين والصديقين"[81]- عليهم الصلاة والسلام- وقال أيضاً: "كلام الأقران يطوى ولا يروى"[82]، وهو رحمه الله يضع أساساً مهماً في هذه المسألة، فقد ذهب إلى أن كلام القرين في قرينه ينبغي التأني فيه، فإن وجد له متابع وإلا فينبغي الإعراض عنه[83]، كما أن ابن الذهبي يصرح أنه لا يمكن في الإدعاء أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولأن الكلام قد يكون بنفَسٍ حاد فيمن بينهما شحناء وإحنة[84]، وقد علم أن كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدور لا عبرة به، ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح من قولهم الإنصاف[85].

ويذهب التاج السبكي إلى مثل هذا المعنى فيقول: "وينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، ولا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلا فاضرب صفحاً عما جرى بينهم"[86]، وقال بعد أن ذكر أنه لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في مالك، وابن معين في الشافعي: "هؤلاء أئمة مشهورون، صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب"[87]، وبمثل هذا المعنى قال ابن ناصر الدين الدمشقي[88]، والمناوي[89]، والصنعاني[90]، وكثير من المتأخرين.

وفيما يلي أسوق بعض النماذج من كلام الأقران في بعضهم بسبب العداوة، محسناً الظن بأهل العلم، وسالكاً سبيل الأدب مع الأئمة رحمه الله تعالى، والأمثلة على ذلك عديدة، ولولا مقام التمثيل ما ذكرت منها شيئاً، صوناً للعلم وأهله:

١- جرح الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) لمحمد بن اسحق بن يسار المدني (ت سنة ١٥٠هـ).

قد علم أن الإمام مالك بن أنس عاصر محمد بن اسحق، وجمعتهما فترة زمنية واحدة وكانت بداية شهرة ابن إسحق في المدينة النبوية موطن الإمام مالك، وقد مني بن إسحق رحمه الله بعداوته لسببين:

أولهما: أن بن اسحق كان عالماً بالأنساب، فسئل يوماً عن نسب الإمام مالك فقال: هو من موالي ذي أصبح[91]، ومعلوم أن مالكاً أصبحي حميري قح، فغضب مالك لهذا.

وثانيهما: أن ابن اسحق قال: هاتوا اعرضوا عليَّ علوم مالك، فأنا بيطارها[92].

من أجل ذلك قال فيه مالك مقولات بليغة وأقذع في النيل منه، حتى قال: دجال من الدجاجلة، إلى غير ذلك من الأقوال التي ذكرها أهل الجرح والتعديل ونسبوها للإمام مالك. وقد التمس العلماء له العذر في ذلك، وقالوا: إنه كان منه مرة واحدة ثم عاد إلى ما يجب[93]، وذكروا أن ابن اسحق عزم على الخروج إلى العراق، فصالحه الإمام مالك عندئذ وتصافيا[94]. وهكذا فإننا نرى أن المؤمن لا تطيب نفسه إلا أن يكون صدره سليماً لأخيه المؤمن، كيف لا ومالك النجم، وإمام دار الهجرة، رحمة الله تعالى عليه وعلى ابن اسحق. على أنه من المؤسف حقاً أن بعض الناس لا يزال يعوّل في تضعيف ابن اسحق على كلام الإمام مالك، الذي تراجع عنه، وعاد بعده إلى ما يجب من حق الأخوة.

٢- جرح ربيعة بن أبي عبد الرحمن التميمي المدني، المعروف بربيعة الرأي (ت سنة ١٣٦هـ) لأبي الزناد، عبدالله بن ذكوان المدني (ت سنة ١٣٠هـ وقيل بعدها).

كان ربيعة الرأي من علماء المدينة، عاصر أبا الزناد عبدالله بن ذكوان، وجمعتهما فترة زمنية واحدة في مدينة النبي صلى الله عليه وسلم، وكانا كلاهما ثقتين إمامين، ومع ذلك فقد مني كل منهما بعداوة الآخر، حتى قال ربيعة في أبي الزناد: "ليس بثقة ولا رضي"[95]، وربما كان يحرَّج على بعض طلاب العلم أن يستفيدوا من

أبي الزناد، حتى استطاع أن يصرف وجوه الناس عنه، فقد ذكر الليث بن سعد أن رجلاً جاء إلى ربيعة فقال: إني أمرت أن أسألك عن مسألة، وأسأل يحيى بن سعيد – يعني الأنصاري- وأسأل أبا الزناد، فقال: هذا يحيى، وأما أبو الزناد فليس بثقة، قال الليث: رأيت أبا الزناد وخلفه ثلاثمائة تابع من طالب علم وفقه وشعر وصنوف، ثم لم يلبث أن بقي وحده وأقبلوا على ربيعة[96].

وقد بين الحافظ الذهبي أنه لا يسمع كلام ربيعة في أبي الزناد؛ فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة[97]، وسببها كما قيل هو أن أبا الزناد كان سبباً في جلد ربيعة الرأي، ثم إن الأيام دارت لصالح ربيعة فولي المدينة والٍ أرسل إلى أبي الزناد، ويقال إنه طيّن عليه بيتاً، فشفع ربيعة بأبي الزناد[98].

قلت: كذا الفضل وإلا فلا، فهذه أخلاق العلماء، وليس بغريب منهم الصفح والمسامحة.

المطلب الخامس: صدور الجرح ممن بينه وبين المجروح خلاف في المعتقد .

من الشروط التي يجب توافرها في الناقد أن يكون منصفاً، لا تحمله الخلافات المذهبية على الكلام في الناس بما ليس فيهم، أو التحامل عليهم لأجل هذه المخالفة، وعدَّ ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) ذلك من آفات الجرح، فذكر وهو يعدّد هذه الآفات: المخالفة في العقائد، فقال: "فإنها أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض، أو تبديعهم، وأوجبت عصبية، اعتقدوها ديناً يتدينون به، ويتقربون به إلى الله تعالى، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع"[99].

ولأجل هذا أوجب العلماء عند النظر في الجرح إلى حال الجارح والمجروح في ذلك، فقال الإمام تاج الدين السُّبكي (ت ٧٧١هـ): "ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح: حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة، فجرحه لذلك"[100]. وأكد ذلك الحافظ بن حجر أيضاً، فقال في مقدمة كتابه لسان الميزان: "ومما ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد"[101].

وقال أيضاً في هدي الساري: "واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبيه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق"[102].

قلت: وخصوصاً إذا كانت البدعتان متنافرتين، كالنّصب والتشيع على سبيل المثال، فإن الجرح لا يقبل إلا بشروط وقيود دوّنت في كتب الرجال ومصطلح الحديث.

وفي الأمثلة التالية نماذج من الجرح المردود الذي باعثه الاختلاف في العقائد:

١- تكلّم الجُوزجاني (ت٢٥٩) – وهو متّهم بالنَّصب-[103] كلاماً تجاوز فيه الحد في أهل الكوفة؛ لما اشتهر عنهم من التشيع، حتى وقع في كبار المحدثين فيها كسعيد بن عمرو بن أشوع الكوفي (ت ١٢٠هـ)، وأبي

إسحاق السبيعي (ت ١٢٩هـ)، ومنصور بن المعتمر (ت ١٣٢هـ)، والأعمش (ت ١٤٨هـ)، وعبيد الله بن موسى بن أبي المختار (ت ٢١٣هـ)، وإسماعيل بن أبان الورّاق (ت ٢١٦هـ)، وأبي نُعَيم الفضل بن دُكَيْن (ت ٢١٨هـ) وغيرهم[104].

وتعقب الحافظ ابن حجر الجوزجاني في هذا و لم يرتضه منه، بل قسى عليه لأجل ذلك، فقال: "فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي اسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب؛ وذلك لشدة انحرافه في النَّصب، وشهرة أهلها بالتشيّع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسانٍ ذَلْقٍ، وعبارة طلقة، حتى إنه أخذ يليّن مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ضعفه قُبل التوثيق"[105].

وقال الحافظ أيضاً: "الجوزجاني كان ناصبياً منحرفاً عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعاً، ولا ينبغي أن يُسمع قول مبتدع في مبتدع"، وقال في موضع آخر: "الجُوزجاني قلنا غير مرة: أن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه"[106].

قلت: لسنا مع الجُوزَجاني في نقده الشديد لكبار المحدثين الكوفيين لتشيعّهم الخفيف المقبول، لكنا معه في كلامه على متعصبة الروافض ومقلدتهم وغلاتهم من جهة بدعتهم، على أنه وإن كان يصفهم بالميل أو الزيغ إلا أنه ينصفهم من جهة صدقهم في الرواية[107].

٢- ترجم ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل للإمام البخاري صاحب الصحيح فقال: "سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق"[108].

وقد أثار ذلك غضب الإمام تاج الدين السبكي وتعجبه، فقال: "فيا لله والمسلمين! أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروك، وهو حامل لواء الصناعة، ومقدَّمُ أهل السنة والجماعة؟! ثم يا الله والمسلمين! أتجعل مادحه مذام؟! فإن الحق في مسئلة اللفظ معه، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أنّ تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى، وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعة لفظها"[109].

٣- ردّ النقّاد طعن ابن خِراش البغدادي (ت ٢٨٣هـ) – وهو رافضي، خرّج مثالب الشيخين[110]- في رواة أهل السنة وبخاصة الشاميين منهم لما اشتهر عنهم من النَّصب[111]، وقد سبق الكلام عليه، ونماذج من الرواة الذين جرحهم[112].

ولكن قول المحدثين بضرورة تفقد حال أهل العقائد من حيث كلام بعضهم في بعض لا يعني عدم قبوله مطلقاً، وإنما " نقول: من شهد على آخر وهو مخالف له في العقيدة أوجبت مخالفته له في العقيدة ريبة عند

الحاكم المنتصر، لا يجدها إذا كانت الشهادة صادرة من غير مخالف في العقيدة، ولا ينكر ذلك إلا فَـــدْم[113] أحرق"[114].

وقال ابن جرير الطبري: "لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى بـــه، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه"[115].

ومما تجدر الإشارة إليه والتنويه به أن صاحبي الصحيح كانا من أعظم من صدع بالرواية عن المبتدعـــة إذا ثبت صدقهم، فكانا بعملهما هذا قدوة الإنصاف، وأسوة الحق الذي يجب الجري عليه[116].

المبحث الثاني: موانع قبول الجرح التي تعود إلى الراوي المجروح

المطلب الأول: أن يكون المجروح ممن استفاضت عدالته واشتهرت إمامته.

لا يقبل المحدّثون طعن بعض النقاد في الأئمة المشهورين، ممّن استفاضت عدالتهم، واشتهرت إمامتـــهم؛ لأن دواعي الكلام في هؤلاء كثيرة حسداً ومنافسة وتعصباً وغير ذلك.

وقد جاءت عبارات أهل العلم تؤكد هذه المعاني وتجليها، فقال الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـــ): "كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه"[117].

وقال الحافظ ابن عبد البر الأندلسي (ت ٤٦٣هـــ): لا يقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايتـــه، وسلم من الكبائر ، ولزم المروءة والتعاون، وكان خيره غالباً وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قـــائل لا برهان له به، فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله"[118].

وقال التاج السبكي (ت ٧٧١هـــ): "من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكّوه، وندر جـــارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه، من تعصب مذهبي أو غيره، فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمـــل فيه بالعدالة، وإلا فلو فتحنا هذا الباب، وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه، لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون"[119]. وقال أيضاً: "ثابت العدالة لا يلتفت فيه إلى قول من تشهد القرائن بأنه متحاملٌ عليه، إما لتعصب مذهبي أو غيره"[120].

والأمثلة على هذه القاعدة كثيرة نكتفي ببعضها:

1- ترجم الحافظ في هدي الساري لزيد بن وهب الجُهني الكوفي (ت بحدود ٩٠هـــ)، فقال: "مـــن كبـــار التابعين، رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض وهو في الطريق.. وثقه ابن معين، وابن خِراش، وابـــن سعد، والعجلي، وجمهور الأئمة، وشذ يعقوب بن سفيان الفسوي فقال: في حديثه خلل كثير، ثم ســـاق من روايته قول عمر في حديثه: يا حذيفة بالله أنا من المنافقين، قال الفسوي: وهذا محال[121]. قلـت- أي

الحافظ: هذا تعنت زائد وما بمثل هذا تضعف الأثبات، ولا ترد الأحاديث الصحيحة، فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر، فلا يلتفت إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات"[122].

2- ترجم الذهبي في الميزان لقيس بن أبي حازم (ت ٩٨هـ) فقال: "ثقة حجة، كاد أن يكون صحابياً، وثقه ابن معين والناس، وقال علي بن عبدالله –ابن المديني– عن يحيى بن سعيد –القطان– : منكر الحديث، ثم سمى له أحاديث استنكرها فلم يصنع شيئاً، بل هي ثابتة، لا ينكر له التفرد في سعة ما روى"، ثم قال الذهبي آخر الترجمة: "أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، نسأل الله العافية وترك الهوى، فقد قال معاوية بن صالح عن ابن معين كان قيس أوثق من الزهري"[123].

3- ذكر ابن عبد البر في جامع بيان العلم جملة من الثقات ممّن ضعفهم ابن معين، وذكر منهم الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) فقال: "ومما نقم على ابن معين وعيب به أيضاً قوله في الشافعي: إنه ليس بثقة، وقيل لأحمد بن حنبل أن يحيى بن معين يتكلم في الشافعي، فقال أحمد: ومن أين يعرف يحيى الشافعي، هو لا يعرف الشافعي، ولا يقول ما يقول الشافعي أو نحو هذا، ومن جهل شيئاً عاداه"[124].

قلت: يعني الإمام أحمد بقوله هذا قلة علم ابن معين بعلوم الشافعي الفقهية والأصولية، ولعله يلمح إلى مذهب ابن معين الفقهي الذي يميل إلى آراء أبي حنيفة وأصحابه[125]. وعلى كل فكلام ابن معين في إمام الأئمة محمد بن إدريس الشافعي مردود، لم يرتضه الأئمة واستهجنوه، بل إن ابن معين آذى نفسه بهذا القول.

٤- ذكر أبو جعفر العقيلي (ت ٣٢٢هـ) علي بن المديني (ت٢٣٤هـ) في كتابه الضعفاء[126]، ولأجل ذلك شنّع عليه الإمام الذهبي في كتابه الميزان، فقال: "..أفما لك عقل يا عقيلي! أتدري فيمن تتكلم، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذبّ عنهم، ولنزّيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه..."[127].

ويُعدّ ابن المديني من أعلام الحديث والعلل في عصره، ويكفيه قول البخاري فيه: "ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني"[128]، فكيف ندعه لطعن العقيلي فيه!

وكما ردّ العلماء الطعن فيمن ثبتت عدالته، فإنهم أيضاً ردّوا توثيق من اتفق الأئمة على ضعفه وتركه، فأعرضوا على سبيل المثال عن توثيق ابن معين لعبد السلام أبي الصلت الهروي؛ لأنه مجمع على تركه، وكذّبه غير واحد[129].

المطلب الثاني: ثبوت عودة المجروح وتركه لما جرح بسببه

إن تضعيف الراوي مرهون ببقائه على ما جرح لأجله، أما إذا ثبت أنه ترك ما جرح بسببه فإن النقاد يردون ما قيل فيه من جرح. وفيما يلي بعض الأمثلة في ذلك:

١- وثّق النقّاد كأبي زُرعة الرازي[130]، والنّسائي[131]، والعِجْلي[132]، والذهبي[133]، وهب بن منبّه (ت بحدود ١١٤هـ)، وضعفه الفلاس لأجل القدر، لكن صح أنه رجع عنه، وقال برجوعه عنه الإمام أحمد، والعجلي[134]، وقال هو نفسه: "كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء، في كلها: من جعل إلى نفسه شيئاً من المشيئة فقد كفر، فتركت قولي[135]". فلا معنى إذن لتضعيف الفلاس له بعد هذا القول الصريح منه بالرجوع عن قوله، وعدَّ الحافظ ابن حجر قول الفلّاس هذا شذوذاً[136].

٢- وثّق ابن معين[137]، وأحمد[138]، وأبو حاتم الرازي[139]، والخطيب[140]، والذهبي[141]، حريز بن عثمان الحمصي (ت ١٦٣هـ)، ولكن اتهمه الفلاّس وغيره أنه كان ينتقص علياً رضي الله عنه[142]، ونفى أبو حاتم الرازي والخطيب صحة ما نسب إليه من ذلك، فقال أبو حاتم: "حريز بن عثمان حسن الحديث، و لم يصح عندي ما يقال في رأيه"[143]، وقال الخطيب: "وحكي عنه من سوء المذهب وفساد الاعتقاد ما لم يثبت"[144].

ونقل البخاري عن أبي اليمان قوله فيه: "كان يتناول من رجل ثم ترك ذلك[145]، - يعني علياً رضي الله عنه-، وعقّب الحافظ على ذلك بقوله: "فهذا أعدل الأقوال فلعله تاب"[146]. قلت: وقد احتج البخاري بحريز في الصحيح[147]، ولهذا فإنه بعد ثبوت رجوعه عن بدعته فلا يتكلم فيه لأجل ذلك.

٣- وثّق ابن سعد[148]، وابن معين[149]، وعثمان بن أبي شيبة[150]، والذهبي[151] وغيرهم، شَبَابة بن سوّار أبو عمرو المدائني (ت ٢٠٦هـ)، وقال فيه ابن المديني، والساجي، وابن خِراش: صدوق[152].

وأما الإمام أحمد فكان لا يرضاه لقوله بالإرجاء[153]، ولكن سعيد بن عمرو البرذعي حكى عن أبي زُرعة الرازي أنه رجع عن مذهبه فيه[154].

المطلب الثالث: أن يكون الحمل في الجرح على راوٍ آخر غير الراوي المجروح.

قد يخطئ الناقد فينقل عبارة الجرح في راوٍ وهي في واقع الأمر إنما قيلت في راوٍ آخر، نظراً للتشابه في اسميْ هذين الراويين أو الملابسة بينهما، وعندها لا يقبل هذا الجرح بسبب هذا الخطأ؛ لأن الراوي الذي جرح أصلاً بريء منه. وعلى ذلك أمثلة كثيرة نذكر منها:

١- ترجم العجلي في كتابه الثقات لرجلين الأول: صالح بن حيّان، وقال فيه: "جائز الحديث، يكتب حديثه، وليس بالقوي، وهو في عداد الشيوخ"[155].

والثاني: صالح بن صالح بن حي الثوري، وقال فيه: "ثقة، روى عن الشعبي أحاديث يسيرة، وما نعرف عنه في المذهب إلا خيراً " [156].

ونقل المزيّ في تهذيب الكمال قولي العجلي في هذين الرجلين في ترجمة الثاني منهما، ظاناً أنهما واحد[157]. وعقب الحافظ ابن حجر على وهم المزي هذا فقال: "وهذان رجلان يشتبهان كثيراً حتى يظن أنهما رجل واحد، لأنهما متعاصران من بلدة واحدة، وإذا نسب ابن حي إلى جده باسمه صار صالح بن حيان، فأشكل بصالح بن حيان القرشي"[158].

قلت: ومن المعلوم عند المحدّثين أن الأول مجمع على ضعفه[159]، والثاني ثقة[160].

فيكون هذا الجرح الذي نقله المزي عن العجلي، وجعله في صالح بن صالح، جرح مردود؛ لأنه لم يقله العجلي أصلاً في صالح هذا الثقة وإنما في صالح بن حيّان الراوي الضعيف.

٢- ضعّف الفلاّس وحده عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي أحد الثقات الأثبات، ممّن اتفق النقاد على توثيقه[161]، وقال فيه: "ضعيف الحديث، حدّث عن مكحول أحاديث مناكير رواها عنه أهل الكوفة"[162].

وقد اشتبه على الفلاّس هذا الرجل بآخر هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، أحد ضعفاء الشاميين[163]. قال الخطيب البغدادي: "روى الكوفيون أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن تميم عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، ووهموا في ذلك، فالحمل عليهم في تلك الأحاديث، ولم يكن غير ابن تميم الذي أشار إليه عمرو بن علي – الفلاّس –، وأما ابن جابر فليس في حديثه منكر"[164]، فتضعيف الفلاّس إذن لابن جابر مردود.

٣- جاء في تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين قوله: "قلت: فعطاء بن المبارك تعرفه؟ فقال: مَنْ يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ أحمد بن بشير، فقال: هِهْ! كأنه يتعجّب من ذكر أحمد بن بشير – فقال: لا أعرفه، قال عثمان: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد، وهو متروك"[165].

وقال الخطيب بعد أن ساق هذا النص: "ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حريث الكوفي، ذاك بغدادي سنذكره بعد إن شاء الله، وأما أحمد بن بشير الكوفي فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرّد بروايتها، وقد كان موصوفاً بالصدق"[166].

فلا ينظر إذن إلى تضعيف عثمان الدارمي لأحمد بن بشير الكوفي، فقد قوّى أمره ابن معين، وأبو زرعة وغيرهما، واحتج به البخاري في الصحيح[167]؛ فاشتبه على الدارمي براوٍ آخر كما ذكر الخطيب.

إن ما ذكرناه من أمثلة على هذه المسألة إنما هو فيما إذا أخطأ الناقد فنقل عبارة الجرح في راوٍ آخر، ويُلحق به أيضاً فيما إذا قيلت عبارة الجرح في راوٍ لأجل أحاديث مناكير رواها، ويكون الحمل فيها على مَنْ دونه، فحينئذ تخرج من عهدته ولا معنى لتحميله وزرها فيضعف لأجلها، ومن الأمثلة على ذلك:

٤- وثّق جمهور العلماء كابن سعد[168]، وابن معين[169]، وأحمد في رواية أبي طالب عنه[170]، وأبي زُرعة الرازي[171]، وأبي زُرعة الدمشقي[172]، وأبي داود[173]، وابن خِراش[174]، والعجلي[175] وغيرهم، حميد بن قيس الأعرج المكي(ت ١٣٠هـ) وقال فيه أبو حاتم[176] والنسائي[177]: ليس به بأس، وأما الإمام أحمد فقال فيه في رواية ابنه عبدالله عنه: "ليس بقوي في الحديث"[178]، وذكره الذهبي في ديوان الضعفاء[179]، ونقل قول أحمد هذا فحسب مما يشعر باعتماده، ولكن ابن عدي أرجع ما قيل فيه من كلام إلى الرواة عنه، فقال بعد أن ساق له جملة مما أنكر عليه من أحاديث: "وحميد بن قيس هذا له أحاديث غير ما ذكرت صالحة، وهو عندي لا بأس بحديثه وإنما يؤتى ما يقع في حديثه من الإنكار من جهة من يروي عنه، وقد روى عنه مالك، وناهيك به صدقاً إذا روى عنه مثل مالك، فإن أحمد ويحيى قالا: لا نبالي أن لا نسأل عمّن روى عنه مالك"[180] ، فإذا ثبت هذا تكون ذمة حميد بن قيس قد برئت مما أُنكر عليه من روايات، ولا مكان لما قيل فيه من جرح.

٥- قال الإمام أحمد في غالب بن خُطّاف البصري: "ثقة ثقة"[181]، ووثّقه أيضاً ابن معين في رواية إسحاق بن منصور عنه[182]، وابن سعد[183]، والنسائي[184]، وقال فيه أبو حاتم الرازي: "صالح صدوق"[185]. وأما ابن عدي فذكره في الضعفاء، وقال: "وغالبٌ الضعف على أحاديثه بيّن"، وأورد له ما يستنكر عليه من أحاديث، وذكر منها حديثاً من طريق عمر بن مختار البصري عنه[186].

وعقّب الذهبي على كلام ابن عدي وسياقته للحديث السابق: "الآفة من عمر، فإنه متهم بالوضع، فما أنصف ابن عدي في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب، وغالب من رجال الصحيحين"[187].

وأكد ذلك الحافظ ابن حجر أيضاً، واستهجن صنيع ابن عدي، فقال: "وأورد – أي ابن عدي – له أحاديث الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري، وهو عجيب ما وقع لابن عدي والكمال لله"[188].

فلا يقبل إذن كلام ابن عدي وتضعيفه لغالب بن خُطّاف، لما ذكره الحافظان الذهبي، وابن حجر، من حملهما ما استُنكر من رواياته على الرواة عنه.

خاتمة:

في ختام هذا البحث تبيّن لي الاستنتاجات التالية:

- إن الاختلاف في الحكم على الرواة ووزنهم بالقسطاس المستقيم لا يمكن تحقيقه تماماً، إذ إن هذه المسألة مبنية على الاجتهاد وغلبة الظن، ولا بد من البحث عن القرائن المحيطة بقول الناقد.
- إن أقوال النقاد لا يؤخذ بها مجردة ، إذ البعض منها يمكن أن تكون قد صدرت نسبياً، لا على الإطلاق.
- إن جهود النقاد في نقد الرجال مع ضخامتها وأهميتها، لكنها لا تعدو كونها جهوداً بشرية يعتورها النقص شأنها في ذلك شأن الإنسان نفسه، إذ هو ليس معصوماً من السهو والنسيان أو التوهم والخطأ.
- إن علماء الجرح والتعديل هم كغيرهم من الناس ربما تصدر أحكامهم أحياناً بناءً على نزعات يكون للنفس فيها حظ، كالجرح غير البريء في وقت الغضب، أو حين التنافس، أو بسبب اختلاف معتقد ونحو ذلك.
- لا بد من التحقق والتحرّي عند قراءة أقوال أهل الجرح والتعديل في حق راوٍ ما، فكم من راوٍ إمام لا يعتدُّ الناس بقول من جرحه، وكم من راوٍ ثبت رجوعه عن الأمر الذي جرح بسببه.
- لا يُسمع لقول كل متكلّم في غيره من الرواة ما لم تتحقق فيه أهلية النقد، وشروط الجارح أو المعدّل، وهذه تشكل قاعدة مهمة من قواعد الجرح والتعديل.
- لا يأخذ المحدّثون بقول كل ناقد في راوٍ ما إذا وجد الاختلاف وظهر الخطأ، لا سيما في جرح الأقران بعضهم بعضاً، اللهم إلا إذا تبيّن أن الجارح قد اطلع على أمر زائدٍ في المجروح، وإلا فقد عدّ العلماء كلامه في هذا الراوي شاذاً غريباً.

الهوامش

1- الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ج1، ص4.

2- ابن حبان، الثقات، طبع دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الفكر، بيروت، ط1، 1973م، ج5/ ص230 .

3- انظر: اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط3- 1987م ، ص 268 .

4- الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7-1990م، ج13/ص 508 .

5- الذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبع الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ج2/ص685.

6- الذهبي ، الميزان، ج2، ص600.

7- المصدر السابق، 302/4.

8- المصدر السابق، 209/4.

9- المصدر السابق، 118/1.

10- المصدر السابق، 200/4 .

11- المصدر السابق، 36/1 .

12- ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر، بيروت، ص431.

13- المصدر السابق، ص 407.

14- ابن حجر، تهذيب التهذيب، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1-1325هـ، ج1/ص124.

15- ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، ط2-1975م، ج1/ص35.

16- نقل الخطيب في تاريخ بغداد تاريخين لسنة وفاته، الأول: سنة 369هـ، والثاني سنة 374هـ. ووافقه على الثاني الذهبي في سير النبلاء، وأما في الميزان فذكرها سنة 394 ولعل التسع تصحفت هنا عن السبع. راجع: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق د. بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1

– 1422هـ، وفي طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ج2، ص244، سنة 367، وهو تصحيف، والذهبي: سير النبلاء 348/16، والميزان 523/3 .

17- الخطيب، تاريخ بغداد، 244/2.

18- الذهبي، السير 348/16.

19- الذهبي، الميزان 118/2.

20- المصدر السابق 5/1 .

21- ابن حجر، هدي الساري، ص 389 – 390 .

22- المصدر السابق، ص 386، وانظر: التهذيب 36/1

23- منهم على سبيل المثال:

1- أسامة بن حفص المدني ص 389 .

2- أيوب بن سليمان بن بلال المدني ص 392 .

3- أيوب بن موسى بن عمر والأشدق بن سعيد بن العاص الأموي، ص 392 .

4- بهز بن أسد العمي، ص 393 .

5- توبة بن أبي الأسد العنبري، أبو المورّع البصري، ص 394 .

6- الجعد بن عبد الرحمن، ويقال الجعيد المدني، ص 395 .

7- حفص بن ميسرة العقيلي أبو عمرو الصنعاني، ص 398 .

8- حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي، ص 399.

9- خثيم بن عراك بن مالك الغفاري، ص 400.

10- داود بن عبد الرحمن العطار أبو سليمان المكي، ص 401 – 402.

11- علي بن أبي هاشم البغدادي، ص 430.

24- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، نشر المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص 109.

25- الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة الرشد، الرياض، ط5، 1984م، ص 158-159.

26- راجع: اللكنوي، الرفع والتكميل، ص 275.

27- الذهبي، السير 83/9.

28- الذهبي، الميزان 171/2.

29- المصدر السابق 255/2.

30- ابن حجر، هدي الساري، ص 424 .

31- ابن تيمية، مجموع التفاوى الكبرى، دار عالم الكتب، بيروت – 1991 م، ج24/ص 349.

32- الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص 159.

33- الذهبي، السير 260/13.

34- الذهبي، الميزان 29/1.

35- المصدر السابق، 355/2.

36- ابن حجر، هدي الساري، ص 441.

37- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1953م، تصوير دار الفكر، بيروت، ج8، ص 182-183.

38- الذهبي، الميزان 437/1.

39- ابن حجر، هدي الساري، ص 387.

40- ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط1، 1396هـ، ج1، ص 176.

41- جاء في القاموس مادة "قصب: "قَصّبه يَقْصبه : قطعه .." .

42- الذهبي، الميزان / 274/1.

43- المصدر السابق 253/2.

44- ابن حبان، المجروحين 351/1.

45- الخطيب، الكفاية، ص 106.

46- ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ورفيقه، طبع المغرب، ج1/ص312.

47- ابن حزم، المحلي بالآثار، تحقيق د. عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية – بيروت – 1988م، ج1، ص192.

48- ابن حجر، التهذيب 95/1.

49- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ص 72 برقم 149.

50- العجلي، تاريخ الثقات، تحقيق د.عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بـــيروت، ط1 – 1984م، ص 50 برقم 13.

51- انظر: المزي، تهذيب الكمال، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بـيروت، ط1، 1982م، ج2، ص10.

52- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج2، 297.

53- المزي، تهذيب الكمال 10/2.

54- ابن سعد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ج6، ص 374.

55- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 331/2 . والخطيب، تاريخ بغداد 22/7.

56- المصدران السابقان نفساهما.

57- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 331/2.

58- العجلي، تاريخ الثقات، ص 63.

59- المزي، تهذيب الكمال 520/2.

60- ابن حزم، المحلّى، 112/2.

61- ابن حجر، هدي الساري، ص 390.

62- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

63- ابن حجر، التهذيب 263/1.

64- الخطيب، تاريخ بغداد 83/6.

65- المصدر السابق، الجزء والصفحة نفساهما.

66- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 102/2.

67- العجلي، الثقات، ص 52.

68- ابـــن عـــدي، الكامـــل في ضعفـــاء الرجـــال وعـــلل الحديث، دار الفكـــــر – بـــيروت – ط2- 1985م، ج1، ص249.

69- الذهبي، الميزان 34/1، ونص عبارته: "إبراهيم بن سعد ثقة بلا ثنيا".

70- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق د. وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بـــيروت، ودار الحاني، الرياض، ط1، 1988م، ج2، ص 333 و 519.

71- سورة النساء، آية 135.

72- سورة المائدة، آية 8.

73- ابن كثير، عماد الدين، إسماعيل بن عمر القرشي (ت سنة 774هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعلوف، بيروت، ط2، 1977م، ج9، ص 275 .

74- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج8، ص 66-67.

75- المصدر السابق، 79/6 .

76- المصدر السابق، ج8، ص 73-74 .

77- جرير بن عطية التميمي، شاعر زمانه، (ت سنة 110هـ) ، ديوان جرير، دار صادر، بيروت، ط د، ت د، قافية السين، ص 250، والبيت من البحر البسيط. وابن اللبون هو: ولد الناقة إذا استكمل سنتين وطعن في الثالثة. ابن منظر، أبو الفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم الافريقي (ت سنة 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1990، مادة : لبن، ج13، ص 375، و :لُزّ في قرن، معناه: البعير إذا قرن بالقيد مع بعير آخر. المصدر السابق، مادة: لزز، ج5/ ص 405، والبزل، جمع بازل، وهو البعير إذا دخل في التاسعة، مستكملاً قوته. المصدر السابق، مادة: بزل، ج11/ص52-53 والقناعيس، جمع قنعاس، وهو الجمل الضخم العظيم، المصدر السابق، مادة: قنعس، ج6، ص 184. ومعنى البيت: إنني لا أبلغ في قوة العلم ما بلغه مالك بن أنس وأن المقارنة بيني وبينه كالمقارنة بين الصغير من الإبل والعظيم منها.

78- الصنعاني، محمد بن اسماعيل، الأمير، (ت سنة 1182هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د، ط، د . ت، ج2، ص 279.

79- انظر المصدر السابق، الجزء والصفحة نفسيهما، وثمرات النظر، في علم الأثر للمؤلف نفسه، دار العاصمة، الرياض، ط2، 1996م، ص 130 .

80- انظر: جامع بيان العلم وفضله، ص 150-163.

81- ميزان الاعتدال، ج1 / ص 111.

82- سير أعلام النبلاء، ج5، ص 275.

83- المصدر السابق، ج5 ، ص 275 –276.

84- الإحنة، هي: الحقد في الصدر، ابن منظور، لسان العرب، مادة: أحن، ج13، ص 8.

85- سير أعلام النبلاء، ج7، ص 40-41.

86- قاعدة في الجرح والتعديل، ص 61.

87- المصدر السابق، ص 23-30.

88- الحافظ محمد بن أبي بكر (ت سنة 842هـ)، الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط3، 1991م، ص 48-49 .

89- زين الدين، محمد عبد الرؤوف (ت سنة 1031هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1972م، ج4، ص 234.

90- توضيح الأفكار، ج2، ص 146-147، 277/2-279.

91- انظر ابن حبان، أبو حاتم، محمد البستي (ت 354هـ)، الثقات، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ط1، 1981ك، ج7، ص 382.

92- الخليلي، أبو يعلى، الخليل بن عبدالله في أحمد (ت سنة 446هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1989م، ج1، ص 292، ومعنى بيطارها: أي طبيبها الذي يكشف عيوبها.

93- ابن حبان، الثقات، ج7، ص 381-382.

94- انظر المصدر السابق، ج7، ص 382.

95- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص 418.

96- المصدر السابق، ج2، ص 419.

97- المصدر السابق، ج2، ص 418.

98- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص 448.

99- ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 58.

100-تاج الدين السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، دار الوعي، حلب، ط2، 1987م، ص30.

101-ابن حجر، لسان الميزان، 16/1.

102-ابن حجر، هدي الساري، ص 385.

103-انظر: ابن عدي، الكامل 305/1 وعبارته: "وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي، وابن حجر، التهذيب 182/1.

104-انظر: الجوزجاني، أحوال الرجال، تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، ص 79-81.

105-ابن حجر، لسان الميزان، 16/1.

106-ابن حجر، هدي الساري، ص 390 و 446 .

107-قسم الجوزجاني الرواة في مقدمة كتابه "أحوال الرجال" (ص32) إلى أربعة أقسام، فقال في القسم الثالث: "ومنهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولاً في بدعته مأموناً في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذا لم يقوّ به بدعته فيتهم عند ذلك".

ومن أمثلة هذا القسم في كتابه قوله في أبي نعيم –الفضل بن دُكين– "كوفي المذهب صدوق اللسان" ص81، وفي ابن الأصبهاني – عبد الرحمن بن عبد الله الكوفي–: "كان صدوقاً في حديثه على سوء مذهبه" ص83، وفي إسماعيل بن أبان الوراق: "كان مائلاً عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث" ص84، وغيرهم.

108-ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 191/7.

109-السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل، ص 31، ولمزيد من التفصيل في هذه المسألة يراجع بحثاً لطيفاً للشيخ عبد الفتاح أبي غدة "مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدّثين وكتب الجرح والتعديل".

110-انظر: الخطيب، تاريخ بغداد 281/10.

111-انظر: المعلمي، التنكيل 59/1 .

112-في المطلب الأول من المبحث الأول في هذا البحث.

113-قال في القاموس: "الفدم: العييُّ عن الكلام في ثقل ورخاوة وقلة فهم، والغليظ الأحمق الجافي" القاموس، مادة فدم، ص 1144.

114-السبكي ، قاعدة في الجرح والتعديل، ص 46.

115-نقله الحافظ في هدي الساري، ص 428.

116-انظر، الجرح والتعديل، جمال الدين القاسمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ص 5.

117-نقله الحافظ في التهذيب 273/7.

118-ابن عبد البر الأندلسي، جامع بيان العلم وفضله، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص162.

119-السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل، ص 9-10.

120-المصدر السابق، ص 13.

121-يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ، تحقيق د. أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج2/ص 769.

122-ابن حجر، هدي الساري، ص 404، وانظر ترجمته زيد بن وهب في: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال 410/1، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 574/3 وابن سعد، الطبقات 102/6-103، والعجلي، الثقات ص 171، والمزي، تهذيب الكمال 111/10-115، والذهبي، الميزان 107/2، وهذا الخوف من عمر رضي الله عنه لم يكن شكاً منه في إيمانه وإنما هو خوفه على عمله، وقد كانت هذه المسألة محفوظة عند التابعين، إذ أثر عن الحسن البصري وغيره قول الواحد منهم: "وما يؤمنني وقد خاف عمر"، وقال معاوية بن قرة: "أن لا يكون فيّ نفاق أحب إلي من الدنيا وما فيها، كان عمر رضي الله عنه يخشاه". راجع الفريابي، جعفر بن محمد القاضي (ت 301هـ) صفة النفاق وذم المنافقين، تحقيق أبي عبد الرحمن المصري الأثري، دار الصحابة، طنطا، ط1، 1988، ص 119-120 رقم 182 و 184، والنصوص في خوف الصحابة على أنفسهم عديدة. راجع على سبيل المثال: مسلم، الصحيح ج4/ ص 2106-2107، برقم 2750، ومسند الإمام أحمد 178/4.

123-الذهبي، الميزان 392/3 – 393 .

124-ابن عبد البر، جامع بيان العلم 160/2، ورد ابن عبد البر على من يقول بأن ابن معين قصد إبراهيم ابن يحيى الشافعي وليس الشافعي الإمام المعروف فقال: "وهذا كله عندي تخرص وتكلم على الهوى، وقد صح عن ابن معين من طرق أنه كان يتكلم في الشافعي على ما قدمت لك حتى نهاه أحمد بن حنبل، وقال له: لم تر عيناك قط مثل الشافعي".

125-انظر: الخطيب، تاريخ بغداد 241/10.

126-العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1984م، ج3، ص 235.

127-الذهبي، الميزان 140/3.

128-الخطيب، تاريخ بغداد 463/10.

129-راجع: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 257/6، والعقيلي، الضعفاء الكبير، 70/3، والخطيب، تاريخ بغداد 46/11، وابن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1979م، ج1، ص70.

130-ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 9 /24.

131-ابن حجر، التهذيب 167/11.

132-العجلي، الثقات، ص 467.

133-الذهبي، الميزان 352/4.

134-المصدر السابق 353/4، وابن حجر، هدي الساري، ص 450، والتهذيب 168/11.

135-الذهبي، سير النبلاء، 549/4، وقول وهب: أنه قرأ بضعة وسبعين من كتب الأنبياء فيه مبالغة، أو لعله يقصد الإسرائيليات من هذه الكتب.

136-ابن حجر ، هدي الساري، ص 450.

137-ابن معين، التاريخ 106/2.

138-الخطيب، تاريخ بغداد 269/8.

139-ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 289/3.

140-الخطيب، تاريخ بغداد 266/8.

141-الذهبي، الميزان 475/1.

142-ابن حجر، هدي الساري، ص 396.

143-ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 289/3.

144-الخطيب، تاريخ بغداد 266/8.

145-البخاري، التاريخ الكبير، دار الفكر، بيروت، ج3 / 104.

146-ابن حجر، هدي الساري، 396.

147-البخاري، الصحيح، كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، دار الفكر، بيروت، ج6: ص 564، برقم 3546.

148-ابن سعد، الطبقات 320/7.

149-ابن معين، سؤالات ابن الجنيد له، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار – المدينة المنورة – 1988م، ص 138 برقم 314، وتاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عنه، ص 65، برقم 108.

150-هدي الساري، ص 409.

151-الذهبي الميزان 261/2.

152-الخطيب، تاريخ بغداد 298/9 – 299.

153-ابن عدي، الكامل 1365/4.

154-البرذعي، سؤالاته لأبي زرعة الرازي، تحقيق د. سعدي الهاشمي، المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، المدينة المنورة، ج2/ص407.

155-العجلي، الثقات، ص 225، برقم 680.

156-المصدر السابق، ص 225، برقم 685.

157-المزي، تهذيب الكمال 56/13.

158-ابن حجر، هدي الساري، ص 410.

159-انظر: الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، دار القلم، بيروت، ط1-1988م، ج1، ص 387، برقم 1918.

160-انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 406/4 ، والمزي، تهذيب الكمال 56/13.

161-انظر: الخطيب، تاريخ بغداد 212/10، وابن حجر، هدي الساري، ص 419.

162-انظر: ابن معين، التاريخ 361/2، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 299/5، والذهبي، تذكرة الحفاظ 321/1، وسير النبلاء 277/9-279.

163-راجع ترجمته: ابن معين، التاريخ 361/2، وأحمد، العلل ومعرفة الرجال 102/3، والبخاري، التاريخ الكبير 365/5، وأبو زرعة الدمشقي، التاريخ، تحقيق شكر الله نعمة القوجاني، طبع مجمع اللغة العربية – دمشق، 395/1، والعقيلي، الضعفاء الكبير 350/2، والذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين 108/2.

164-الخطيب، تاريخ بغداد 212/10.

165-عثمان بن سعيد الدرامي، تاريخه عن يحيى بن معين، ص 184، برقم 664.

166-الخطيب، تاريخ بغداد 46/4.

167-انظر: ابن حجر، هدي الساري، ص 385 – 386.

168-ابن سعد، الطبقات 486/5.

169-ابن معين، التاريخ برواية الدوري 137/2، وسؤالات ابن الجنيد ص 109 برقم 846.

170-المصدر السابق، 3 /228.

171-ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 227/3.

172-أبو زرعة الدمشقي، التاريخ 513/1.

173-المزي، تهذيب الكمال 387/7.

174-المصدر السابق، 388/7.

175-العجلي، الثقات، ص 135.

176-ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 228/3.

177-المزي، تهذيب الكمال 387/7.

178-أحمد، العلل ومعرفة الرجال 398/1.

179-الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين 238/1.

180-ابن عدي، الكامل 687/2.

181-أحمد، العلل ومعرفة الرجال 207/2 برقم 2027.

182-ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 48/7، وجاء في رواية عثمان الدرامي عنه تضعيفه، ص 189، ولكن ما نقل ابن عدي عنه من طريق عثمان قوله: "لا أعرفه".

183-ابن سعد، الطبقات 271/7.

184-ابن حجر، هدي الساري، ص 434.

185- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 48/7.

186-ابن عدي، الكامل، 2035/6.

187-الذهبي، الميزان 331/3.

188- ابن حجر، هدي الساري، ص 434.